العلاقات العامة في المؤسسات النسائية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية

د. زهير عبد اللطيف عابد
أستاذ العلاقات العامة والإعلان المشارك
كلية الإعلام- جامعة الأقصى- فلسطين

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به العلاقات العامة من خلال القائم بالاتصال فيها في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية، إذ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية. استخدم الباحث فيها المنهج المسحي لعينة بلغت (30) مبحوثاً ومبحوثة من العاملين في العلاقات العامة في المؤسسات النسائية، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

ارتفاع نسبة العاملين في العلاقات العامة من حملة البكالوريوس مقارنة بالمؤهلات الأخرى، وتتركز هذه النسبة في الفئة العمرية التي يتراوح أعمارهم ما بين 21- 30 سنة، وأن العلاقات العامة تسهم في نشر ثقافة الديمقراطية لدى المرأة، بما يعزز من دورها في المجتمع، بوزن نسبي 78.67%. في حين أنها تشير إلى أن العلاقات العامة لا تركز على ترسيخ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، بنسبة 64%. وتقوم بتنفيذ أنشطتها من خلال إقامة مخيمات صيفية تثقيفية وتوعوية؛ لتعزيز ثقة المرأة بنفسها، بوزن نسبي 79.33%. في حين أنها لم تركز على المهرجانات السياسية، أو المناسبات الوطنية، يوزن نسبي 66.67%. وأن من المعوقات التي تعيق عملها في تعزيز المشاركة السياسية طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي يحكمه العادات، والتقاليد، ورؤيته المحافظة تجاه المرأة، بوزن نسبي 82%.

الكلمات المفتاحية: العلاقات العامة، المؤسسات النسائية، المشاركة السياسية.

Abstract:
This study has aimed at recognizing the role played by public relations through the communicator in promoting the political participation of Palestinian woman. In this descriptive study, The researcher has used the survey approach to a sample of 30 workers, in public relations in feminist institutions.
The researcher has come up m.m the following findings:-
High percentage of B.A workers in public relations compared to other qualifications . The percentage for cause on the group aged 21-30 years. Public relations contributor to the speed of democratic culture among women with percentage of 78.67. Whereas public relations does not focus on establishing the principle of equality between men and women with percentage 64%.
Public relations aims at implementing it's activities to through establishing summer cultural camps to enhance the confidence of women with percentage 79.33%. Whereas public relations does not focus on political festivals or national occasions with percentage 66.67%. finally, the obstacles that hinder her political participation are the customs and traditions of the Palestinian society with percentage 82%.
Key words: Public Relations, Feminist Institutions, Political Participation.

مقدمة:

يجمع الخبراء على أن العلاقات العامة_ كمهنة، وعلم_ تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التراكمية عبر السير وفق خطط محددة ومنتظمة، معدة سلفاً، ولا تخرج أهداف أي إدارة للعلاقات العامة في المحصلة النهائية لها عن خلق تفاهم مشترك، وبناء علاقات جيدة بين المؤسسة وجماهيرها المختلفة؛ فقد عُرفت العلاقات العامة "بأنها: هي مسئولية الإدارة التي تهدف إلى تكييف المنظمة مع بيئتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية تماماً، كما تهدف إلى تكييف البيئة لخدمة المنظمة؛ وذلك لتحقيق مصلحة الطرفين".[1]

ويمر العالم_ اليوم_ بمتغيرات وتحولات كبيرة، شملت معظم مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والتي ساعد التطور التكنولوجي الكبير_ خاصة في تقنية الاتصال والتواصل_ في إحداثها، ونجم عن هذا التقدم في مجال الاتصال في العلاقات العامة تغيير في جميع مجالات الحياة ومرافقها، ومنها: الحياة الاجتماعية، وعمليات القيم الاجتماعية لدى الفرد والأسرة، أو على مستوى المجتمعات بصورة عامة، وعلى المرأة بوجه خاص، حيث أن معظم وسائل الإعلام تستهدف في مضامين رسائلها المرأة.

وتهدف العلاقات العامة في المؤسسات النسائية إلى أحداث تأثير على المرأة لكسب ثقتها بهذه المؤسسات، وبالتالي، حمل رسالتها في تعزيز المشاركة السياسية لديها ولدى أسرتها، من خلال تحديد الأهداف المستقبلية التي تسعى المؤسسات النسائية لتحقيقها مع تحديد الوسائل المناسبة للوصول إلى تلك الأهداف.[2]

وقد أضحت المشاركة السياسية من الموضوعات ذات الأهمية في علم السياسة والإعلام، ومحل اهتمام الباحثين، والمنظّرين، والسياسيين، والإعلاميين، الذين يهتمون بالفعالية السياسية للأفراد داخل مجتمعاتهم.[3] إذ أن المشاركة السياسية في أي مجتمع محصلة نهائية لجملة من العوامل: الاجتماعية، والاقتصادية، والمعرفية، والثقافية، والسياسية، والأخلاقية؛ إذ بات مبدأ المشاركة السياسية مَعلماً رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة خاصةً.[4]

كما تُعدُّ المشاركة السياسية الجسر الذي يربط الفرد كعضو في جماعة، والفرد كمواطن سياسي،[5] ومؤشراً هاماً لقياس الديمقراطية في أي مجتمع.[6] ويعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة الحديثة(العيلة، 2007).[7]

وتمثل المشاركة السياسية من قبل الشعب الفلسطيني، بكل فئاته، ضرورة وطنية لما تسهم به في عملية التحرر والبناء الوطني، وتأتي هذه الدراسة؛ لتتعرف إلى العلاقات العامة ودورها في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية، والأنشطة التي تمارسها، وأهم المعيقات التي تواجهها، والخروج بتوصيات تساهم في تفعيل وتطوير دور العلاقات العامة في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

الإطار النظري والأدبيات السابقة للدراسة

تقوم العلاقات العامة في المؤسسات النسائية بالعديد من الوظائف، وهي على النحو الآتي[8]:

1- العمل على تنسيق وتوثيق الصلات والعلاقات بين الإدارات المختلفة في المؤسسات النسائية المختلفة داخلياً وخارجياً؛ لتحقيق الانسجام والتكامل، وللانتشار بين مختلف شرائح المجتمع لنسج العلاقات معها وخاصة المرأة.

2- شرح سياسة المؤسسة النسائية، وفلسفتها، وأهدافها، وخطة عملها، وأنشطتها للمجتمع المحلي والخارجي، وتعميم أي تطوير، والتأكد من صحة النشر.

3- تزويد إدارة المؤسسات النسائية بالبيانات والمعلومات والتطورات التي تحدث في الرأي العام حول القضايا التي تهم المرأة خاصة والمجتمع عامة.

4- تنظيم الزيارات المتبادلة مع المؤسسات النسائية والمجتمعية والجهات المعنية في فلسطين وخارجها، وتزويدها بالنشرات التعريفية والثقافية، والكتيبات، والأفلام، وإعداد التقارير والأخبار الصحفية، التي تصدرها المؤسسة حول القضايا السياسية والاجتماعية

والثقافية التي تهم المرأة والمجتمع، من خلال التنسيق مع وسائل الإعلام المختلفة في مجال التغطية الصحفية، وتقييم ردود الأفعال التي تحدث عن الأنشطة التي تمارسها.

5- الدعوة إلى المؤتمرات الصحفية، والإشراف على تنظيمها، وعقد المؤتمرات والندوات العلمية، وورش العمل التي تعرف المرأة بدورها في المشاركة السياسية، واتخاذ القرارات التي تعمل على تنمية وتطور المجتمع الفلسطيني.

بالإضافة إلى الوظائف الرئيسية للعلاقات العامة، والتي تتمثل في البحث، والتخطيط، والاتصال، والتقويم.[9]

وقد أشار الباحثون إلى أن للعلاقات العامة **مبادئ خاصة بالجانب السياسي**، كإثارة اهتمام المواطنين بشؤونهم السياسية، والإحساس بمسئولياتها الاجتماعية والسياسية، والتزامها الصدق فيما يصدر عنها من معلومات، مع التركيز على الجانب الإنساني ليكون مواطناً صالحاً قادراً على المشاركة السياسية.[10]

وفي هذا الجانب أكد (أبو السعيد، وعابد، 2008)[11] في دراستهما حول دور القائم بالاتصال في العلاقات العامة في المنظمات الأهلية تجاه معاقي الانتفاضة، إلى وجود نقص واضحٍ في الأنشطة، أو في الدور الإعلامي لشرح قضايا معاقي الانتفاضة. كما أوضحت (البواب، 2004)[12] أنه يقع على إدارة العلاقات العامة والقائمين عليها دور مهم يجب أن يضطلعوا به تجاه الأزمة والتصدي لها، ومعالجتها، من خلال الاتصال والتعامل مع الرأي العام وقادته، بهدف تحسين سمعة المنظمة وصورتها الذهنية؛ وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.

المشاركة السياسية:

تأتي المشاركة السياسية، كتعبير عن قناعة و إيمان من المواطنين، بأنهم جزء من النسق السياسي، لهم مصلحة مباشرة في دعمه أو معارضته؛ وعليه، فإن المشاركة السياسية لا تنفصل عن الثقافة السياسية للمجتمع، ثقافة تنمي روح المشاركة وتحمل المسئولية،[13] وتختلف المشاركة السياسية من مجتمع إلى آخر؛ فالمجتمع الذي لا يواكب الحضارة المعاصرة محكوم عليه بالتراجع ثم الضمور، فالديمقراطيات القديمة لم تطرح ذات مرة قضية المرأة ومنها حقوقها السياسية، أم اليوم فإن ترقية المرأة المدنية تكاد تكون عالمية (ربايعة، 2012).[14]

كما تُعدُّ المشاركة السياسية مؤشراً هاماً من مؤشرات النمو الاجتماعي وفاعلية الشرائح والفئات المختلفة في المجتمع، ومن ثم فإن مشاركة المرأة ترتبط مباشرة بوضع المرأة في المجتمع والدرجة التي بلغها تطور المجتمع، (حقوق الإنسان، 2009).[15] بالإضافة إلى أن المناخ السياسي، وما يمنحه من امتيازات على المستوى الاجتماعي يحفز الكثيرين على المشاركة، وأن الخصائص الاجتماعية للفرد، كـ: المكانة الاقتصادية والاجتماعية، والجنس،

والجماعة العرقية، والسن، والدين، والمنطقة التي يسكنها، والتنظيمات التي ينضم إليها؛ ذات تأثير لا يمكن إنكاره على المشاركة السياسية.[16]

وتعد المشاركة السياسية عملية معقدة، وذات مستويات مختلفة، إذ قَسم (أولسين Olseen) مستويات التدرج في المشاركة السياسية في نموذجه التدرجي إلى ست شرائح من المشاركين سياسياً، بدءاً من: القيادة، والنشيطين ذي الفاعلية، والقائمين بعملية الاتصال واستقبال المعلومات ونقلها، والمواطنين، والهامشيين، والانعزاليين الذين لا يكترثون لكل العمل السياسي[17]. كما أكدت دراسة (فتحية، 2012)[18] إلى أن المشاركة السياسية لا تنشأ من فراغ، وإنما هي بدورها محكومة بظروفها وشروطها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويشير (نصار،2004)[19] إلى انخفاض الوعي السياسي للمرأة نتيجة انتشار الأمية في الوطن العربي، واتفقت مع دراسة (أبو عيشة، 2013)[20] في أن انحصار الاهتمام بالمشاركة السياسية يرجع إلى الفقر، والبطالة، الناتجة عن الحصار والإغلاق، وعدم توفر الاحتياجات الأساسية للحياة كانقطاع الكهرباء والغاز، إلا أن (العيسى، 2008)[21] في دراسته للمرأة السعودية، قد أكد بأن هناك مشاركة سياسية لها بدرجة متوسطة على المستويين الرسمي وغير الرسمي، وأن هناك معوقات تحول دون مشاركتها بفعالية، من: الأهل ، الزوج، الموروثات الثقافية والاجتماعية، التصورات الدينية الخاطئة عند الناس، وتأويلاتهم للنصوص الدينية.

ويلعب مفهوم المشاركة السياسية كما أوضح (معياري، 2003)[22] دوراً مهماً، في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح، كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن، وفي إطار ما يعرف "بالتنمية المستدامة"، للمجتمعات خاصة مجتمعات العالم الثالث. أما دراسة (شمعون، 2006)[23] فقد أشارت إلى أن مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية قبل تأسيس السلطة الوطنية عام 1994، كانت غير مستقرة، وتراوحت بين المد والجزر، كما كانت محصورة في نظرة المجتمع، التي تحدد دور المرأة في الإنجاب وتربية الأطفال، والاهتمام بشؤون البيت، وتجاهل أي مشاركات أخرى في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي، إلا أنها ورغم من ذلك؛ خاضت العديد من النساء الفلسطينيات تجربة الانتخابات التشريعية الأولى والثانية، وأصبحن نائبات في المجلس التشريعي، ووزيرات، وحصلن على أماكن مرموقة في النقابات، والاتحادات، ومؤسسات المجتمع المدني. ومع ذلك لازالت هذه المشاركة في مجملها غير متعمقة في ثقافة المجتمع والنظام السياسي، ومازال تأثيرها محدوداً.

وفي دراسة (خضر، 2004)[24] حول المشاركة السياسية للمرأة العربية تحديديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة، أكدت فيها أن وضع المرأة في المجتمع، أي مجتمع هو أحد المؤشرات الهامة المعبرة عن واقع هذا المجتمع، ومدى درجة نمائه وتقدمه؛ فبقدر ما تتمتع

المرأة بحقوق ومكانة تكفلها أنظمة وقوانين المجتمع، وقد شاركت المرأة الفلسطينية الرجل في مختلف مراحل النضال ضد الانتداب البريطاني، ثم الاحتلال الإسرائيلي، اخذت المرأة موقعها في صفوف المقاومة الفلسطينية، وسقطت العديد من النساء الفلسطينيات شهيدات اللواتي ضربن أروع آيات البطولة والفداء، أمثال: دلال المغربي، ووفاء إدريس، ودارين أبو عيشة، وآيات الأخرس، وعندليب طقاطقة؛ وقد بلغ عد الشهيدات الفلسطينيات في فترة انتفاضة الأقصى 127 شهيدة (وفا، 2011).[25]

وقد أشارت دراسة (صوت المجتمع، 2005)[26] أن العادات والتقاليد، والقدرات الشخصية المرأة، هما أهم أسباب انخفاض مشاركة المرأة الفلسطينية في المجالس البلدية والمحلية، إضافة إلى ضعف دور التنظيمات النسائية، وصعوبة الوضع الاقتصادي والسياسي، وسوء التنشئة السياسية(بيبرس، 2009)،[27] واتفقت نتائج دراسة (مناع، 2006)[28] مع الدراسة السابقة في أن مشاركة النساء في المجالس المحلية، وخصوصاً في قطاع غزة، أشبه بالحديث عن اللامشاركة، وربما يعود ذلك إلى معاناة المرأة الفلسطينية من الوضع الاقتصادي والسياسي، وسلبية المجتمع، ووجود الاحتلال، وفقاً لدراسة شوراتس (Schwartz:2005)،[29] وأشارت دراسة (البلبيسي، وعودة: 2013)[30] إلى تفاوت مشاركة النساء في الهيئات القيادية، وأن مشاركة المرأة تتسع في القاعدة وتنخفض في قمة الهرم، وهذا ما أكدته أيضاً دراسة (العيلة، 2007)،[31] حول واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية، إذ أكدت هذه الدراسة على أن استقلال المرأة السياسي سيساهم في تحررها من القيود الاجتماعية الموروثة. وهذا ما أكدته دراسة (أبو طه ومراد، 2012)[32] أن دور المرأة ومساهماتها السياسية والاقتصادية تخضع لمدى حضورها في صناعة هذا النسق والمشاركة في تكوينه وتجسيده.

مشكلة الدراسة:

تحظي العلاقات العامة بأهمية كبيرة لدى المؤسسات النسائية، وهو ما يفسر إنشاء هذه المؤسسات إدارات العلاقات العامة، كي تؤدي الوظائف الأساسية المنوطة بها، بما يخدم هذه المؤسسات، وفي صدارتها تعزيز المشاركة السياسية، الأمر الذي يعمل على تكوين صورة ذهنية طيبة، أو الحفاظ على صورة ذهنية قائمة، وكسب تأييد الجمهور لتلك المؤسسة، وهذا الدور يقع على عاتق القائم بالاتصال في إدارة العلاقات العامة، إذ ساهمت المرأة الفلسطينية منذ زمن بعيد وطويل في جميع مراحل العمل الوطني الفلسطيني، منذ كانت فلسطين خاضعة للاحتلال البريطاني حتى الآن، إلا أن هذه المساهمة الجبارة من قبل المرأة الفلسطينية لم تتجسد في توليها المناصب والمسئوليات التي تتناسب ومستوى إسهامها في العمل الوطني، ولا تتناسب ونسبة المرأة إلى الرجل والتي تبلغ

(49.5%) من مجموع السكان في الأراضي التابعة للسلطة الوطنية، ولم يكن لها تمثيل في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بما ينصفها، ويوازي مشاركتها الفعلية في العملية التحررية والتنموية الوطنية؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتقييم دور العلاقات العامة في المؤسسات النسائية في تعزيز المشاركة السياسية المرأة. وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي: هل القائم بالاتصال في العلاقات العامة في المؤسسات النسائية، يقوم بدور فاعل في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية؟

أهداف الدراسة:

1- تقييم أداء دور العلاقات العامة في المؤسسات النسائية في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية.
2- الكشف عن الأنشطة والخدمات التي تقوم بها العلاقات العامة في المؤسسات النسائية لتعزيز المشاركة السياسية.
3- تحديد نوعية المشاركة التي يقدمها المجتمع، بأفراده، ومؤسساته المختلفة، في دعم الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها العلاقات العامة في المؤسسات النسائية لتعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية.
4- معرفة أهم الوسائل الاتصالية التي تستخدمها العلاقات العامة في المؤسسات النسائية؛ لنشر الوعي بالمشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية.
5- التعرف على كيفية تطوير عمل العلاقات العامة في مجال تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية.

تساؤلات الدراسة:

وتمت صياغة عدد من التساؤلات لتحقيق هدف الدراسة، وهي، كالآتي:

1- كيف تقوم العلاقات العامة بدورها في المؤسسات النسائية لتعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية؟
2- ما الأنشطة والخدمات التي تنفذها العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية؟
3- ما نوعية المشاركة التي يقدمها المجتمع، بأفراده، ومؤسساته المختلفة، في دعم أنشطة وفعاليات العلاقات العامة في المؤسسات النسائية التي تعني بتعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية؟
4- ما أهم الوسائل الاتصالية التي تستخدمها العلاقات العامة في المؤسسات النسائية؛ لنشر الوعي بالمشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية؟

5- كيفية تطوير عمل العلاقات العامة في مجال تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية؟

6- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في دور العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية تعزى للمتغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في المؤسسة)؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية الكبرى للمشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني من خلال المؤسسات النسائية ودور المرأة على وجه الخصوص في الحفاظ على الفرد والأسرة والمجتمع وتطويره، وقيمة مشاركتها السياسية في الحياة العامة للمجتمع الفلسطيني، وعليه، نجمل أهمية الدراسة في الآتي:

1- توعية العاملين في دوائر العلاقات العامة في الجمعيات النسائية وكيفية تقديم أفضل الخدمات التي تعني بالمرأة من أجل توثيق روابط المجتمع الفلسطيني، وخاصة فيما يتعلق بدعم المرأة للمساهمة، والمشاركة السياسية في اتخاذ القرارات في جميع القضايا التي تهم المرأة خاصة والمجتمع عامة.

2- التأكيد على أهمية دور المرأة الفاعل في بناء الأسرة والمجتمع وتعزيز المشاركة السياسية، للتأسيس أجيال قادمة قادرة على الحفاظ على المكتسبات السياسية والاجتماعية التي حصلت عليها في العصر الحالي، وما ورثته من قيم وإرث حضاري إسلامي وعربي، وقيم نبيلة وأخلاقه سمحة كفلتها لها.

3- لفت انتباه صناع القرار على المستوى الرسمي، ومؤسسات المجتمع المدني_ بما فيها الأحزاب السياسية، والنقابات، والجمعيات_ إلى ضرورة تنمية مشاركة المرأة في صنع القرار، ورسم السياسات، بما يسهم في خلق المواطن الذي يعد عماد قوة وعافية الجسد السياسي.

حدود الدراسة:

- تقتصر هذه الدراسة على العاملين في العلاقات العامة في المؤسسات النسائية الحكومية وغير الحكومية، والتي تقع في محافظة غزة، أكبر محافظات غزة الخمسة، وأكثرها سكانا.
- تقتصر نتائج هذه الدراسة على ظروف إجرائها، والعينة التي طبقت عليها ما بين أكتوبر- وديسمبر 2014م.

مصطلحات الدراسة:

- **العلاقات العامة:** النشاط المخطط الذي يهدف إلى تحقيق الرضا، والتفاهم المتبادل بين المنظمة وجماهيرها، سواءً أكان داخلياً أو خارجياً من خلال سياسات وبرامج، تستند في تنفيذها على الأخذ بمبدأ المسؤولية الاجتماعية.[33]

- **المؤسسات النسائية:** هي مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أم مالية أم غيرها.....)، والتي تشتغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليف محدد، قصد إنجاز، وأداء المهام المنوط بها من طرف فئة من المجتمع وهي المرأة.[34]
- **المشاركة السياسية:** هي "تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون، والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير في عملية اختيار رجال الحكم، أو التأثير في الأفعال التي يقومون بها، أو التأثير في القرارات الحكومية".[35] وتُعرف إجرائياً: قيام المرأة بممارسة العمل السياسي في جميع الأنشطة السياسية التقليدية وغير التقليدية، وعلى جميع الصعد، بغرض المشاركة الفعلية، وتعزيز دورها في اتخاذ القرارات وصنعها، أو التأثير فيها، للعمل على تطوير وتنمية المجتمع الفلسطيني في المجتمع الفلسطيني.

الإطار المنهجي للدراسة

نوع الدراسة ومنهجها:

تدخل هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية، التي "تستهدف تصوير، وتقويم، وتحليل خصائص العلاقات العامة في المؤسسات النسائية، وموقفها من تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية؛ بهدف الحصول على معلومات كافية ووصفية عنها".[36] وفي إطارها تم استخدام المنهج المسحي، "الذي يعد جهداً علمياً ومنظماً؛ للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة موضوع البحث".[37]

مجتمع الدراسة وعينته:

يوجد في محافظة غزة العديد من المؤسسات النسائية التي يتوفر فيها أجهزة علاقات عامة، والتي تعني بالأنشطة النسائية، من خلالها سيتم تقييم أداء العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية؛ لذا يشمل مجتمع الدراسة القائم بالاتصال في العلاقات العامة في المؤسسات النسائية الحكومية وغير الحكومية في محافظة غزة، التي تهتم بالمشاركة السياسية في فلسطين، وتتمثل عينة الدراسة في القائم بالاتصال في دوائر العلاقات العامة في هذه المؤسسات، والذين يمارسون فعلاً عمل العلاقات العامة والاتصال والذي بلغت (30) مبحوثاً ومبحوثة؛ ورجع صغر حجم العينة نتيجة لعدم تواجد علاقات عامة في كثير من المؤسسات النسائية.

جدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
ماجستير	4	13.3
دبلوم عالي	2	6.7

بكالوريوس	17	56.7
دبلوم	4	13.3
غير ذلك	3	10
المجموع	30	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (1) أن 56.7% من أفراد عينة الدراسة حاصلون على البكالوريوس، بينما 13.3% حاصلون على الماجستير أو الدبلوم، و10% حاصلون على غير ذلك مثل الثانوية العامة، و6.7% حاصلون على الدبلوم العالي. وتفسر هذه النتائج إلى اهتمام المؤسسات النسائية بتعيين، أصحاب المؤهلات العليا من حملة البكالوريوس، وكذلك وجود نسبة من حملة الماجستير بالرغم من تدنيها؛ إلا أن هذا مؤشر على مدى اهتمام الإدارة العليا في تأهيل العاملين فيها.

جدول (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة في المؤسسة

سنوات الخبرة في المؤسسة	التكرار	النسبة%
من 1-5 سنوات	22	73.3
من 6-10 سنوات	4	13.3
من 11-15 سنوات	4	13.3
المجموع	30	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (2) أن 73.3% من أفراد عينة الدراسة تتراوح سنوات الخبرة في العلاقات العامة ما بين السنة الي 5 سنوات، بينما 13.3% تتراوح سنوات الخبرة ما بين 6 سنوات الي 10 سنوات، أو من 11 سنة الي 15 سنة. تؤكد هذه النتائج على حداثة العلاقات العامة في هذه المؤسسات من خلال اعتمادها على خبرات قليلة؛ أو قد يرجع السبب إلى عدم توفر خبرات من حملة مؤهلات العلاقات العامة، وهذا ما تؤكده النتائج في الجداول السابقة على معظم العاملين من حملة البكالوريوس، وهي في الغالب تكون حديثة العمل في العلاقات العامة.

أداة الدراسة:

صحيفة الاستبيان المقننة:

وهي صحيفة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المطروحة المغلقة، كأداة أساسية لجمع المعلومات حول موضوع البحث. والاستبانة في صورتها النهائية، حددها الباحث حسب الهدف منها، وهو قياس تقييم عمل القائم بالاتصال في العلاقات العامة في المؤسسات النسائية في تعزيز المشاركة السياسية المرأة الفلسطينية، وبهذا تكون اشتملت الاستبانة على قسمين رئيسيين: القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الخاصة بالمبحوثين، أما القسم

الثاني: فيحتوي على فقرات الاستبانة التي تُقيم دور القائم بالاتصال في العلاقات العامة في المؤسسات النسائية في تعزيز المشاركة السياسية المرأة الفلسطينية، والذي يتكون من 60 فقرة وتكونت من خمسة محاور، وتمت صياغة الاستبانة وفقاً لمقياس الرتب الخماسي، حيث توضع من خلاله الفقرة، ويأخذ درجة استجابة المبحوث عليها (موافق بشدة، موافق، متوسط الموافقة، غير موافق، غير موافق بشدة)، ولقد أعطى لكل استجابة قيمة رقمية مرتبة تنازلياً من (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي بما يحقق أهداف الدراسة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

أ- صدق الأداة:

لضبط أداة الدراسة قبل تطبيقها، قام الباحث بحساب صدق الأداة، والذي يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، وتم ذلك من خلال صدق المحكمين، حيث تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من أساتذة الجامعات الفلسطينية في تخصصات (علم الإعلام والاتصال، علم العلاقات العامة، علم الاجتماع، وعلم السياسة)، وقد تم حذف كل فقرة من الاستبانة التي لم يوافق عليها المحكمين، مع تعديل بعض الفقرات في ضوء رؤيتهم.

ب- ثبات الأداة:

يقصد بثبات الاستبانة "Reliability" أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة، لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة، يعني: الاستقرار في نتائج الاستبانة، وبعد تطبيق الاستبانة تم حساب الثبات بحساب معامل "ألفا – كرونباخ" Cronbach's Alpha Coefficient: حيث وجد أن قيمة "ألفا كرونباخ" للاستبانة 0.98، وهذا دليل كافٍ على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، وبذلك يمكن الاطمئنان إلى نتائج الأداة في حالة تطبيقها على عينة الدراسة.

المعالجات الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. إحصاءات وصفية، منها: النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن الحسابي النسبي.
2. معامل ارتباط "بيرسون": للتحقق من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.
3. معامل ألفا كرونباخ "Cronbach's Alpha": لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4. اختبار "ت" "One Sample T Test" لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلي درجة الحياد وهي 3 أم لا.

نتائج تحليل الدراسة وتفسيرها:

المحور الأول: دور العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية

جدول (3) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
1	تسهم العلاقات العامة في نشر ثقافة الديمقراطية لدى المرأة بما يعزز من دورها.	3.933	0.640	78.67	1
2	تعمل العلاقات العمة على تعزيز مبدا تكافؤ الفرص المرأة مع الرجل.	3.667	0.884	73.33	9
3	تسهم العلاقات العامة في دعم ثقافة المرأة بما يعزز من مشاركتها السياسية.	3.800	0.805	76.00	5
4	تعمل العلاقات العامة رفع نسبة المشاركة السياسية المرأة بكل اشكالها ومستوياتها.	3.767	0.817	75.33	7
5	تسعى العلاقات العامة الي تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار.	3.767	0.774	75.33	7
6	تسعى العلاقات العامة الي دمج المرأة في العملية الانتاجية المجتمعية	3.800	0.714	76.00	5
7	تدعم العلاقات العامة إتاحة الفرصة أمام المرأة لتقلد المناصب القيادية في المجتمع.	3.533	0.730	70.67	11
8	تسعى العلاقات العامة إلي ترسيخ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.	3.200	0.925	64.00	12
9	تسهم العلاقات العامة في تنمية الوعي الحقوقي لدى المرأة.	3.933	0.691	78.67	1
10	تعمل العلاقات العامة على تعزيز مشاركة المرأة في مؤسسات. المجتمع المدني.	3.900	0.759	78.00	3
11	تسعى العلاقات العامة للتخلص من التمييز بين الناس على أساس الجنس.	3.633	0.809	72.67	10

12	تسعى العلاقات العامة لتعزيز دور المرأة في العمل الاصل والنقابي المهنية.	3.867	0.681	77.33	4
	المتوسط العام	3.733	0.769	74.67	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (3) أن أعلى فقرتين، هما: الفقرة رقم (1) "تسهم العلاقات العامة في نشر ثقافة الديمقراطية لدى المرأة بما يعزز من دورها". احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 78.67%. والفقرة رقم (9) "تسهم العلاقات العامة في تنمية الوعي الحقوقي لدى المرأة". احتلت المرتبة الأولى مكرر، بوزن نسبي 78.67%. وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن أساس عمل العلاقات العامة يرتكز على الديمقراطية؛ فهي تُعدُّ من العوامل المهمة التي دفعت في اتجاه الاهتمام بها منذ نشأتها، والاهتمام بحرية الرأي والتعبير وبحقوق العاملين، وهذا ما يؤكد دور العلاقات العامة في تنمية الوعي الحقوقي لدى المرأة وتوعيتها بحقوقها السياسية؛ ودفعها للمشاركة في الحياة السياسة في المجتمع الفلسطيني.

أما أدني فقرتين، هما: الفقرة رقم (7) "تدعم العلاقات العامة إتاحة الفرصة أمام المرأة لتقلد المناصب القيادية في المجتمع". احتلت المرتبة الحادية عشرة، بوزن نسبي 70.67%. والفقرة رقم (8) "تسعى العلاقات العامة إلي ترسيخ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة". احتلت المرتبة الأخيرة، بوزن نسبي 64%. هذه النتائج، قد تكون قريبة من واقع المجتمع الفلسطيني؛ إذ مازال هناك فجوة بين المرأة والرجل في تقلد المناصب القيادة؛ لأن نظرة المجتمع الفلسطيني إلى المرأة ما زالت مشوبة ببعض التقصير في حقها، وهو مجتمع محافظ، فهو لا ينفصل عن عمقه العربي والشرقي في تعامله مع المرأة في مساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات، فهي تحرم من الميراث في بعض الدول، أو تعامل من الدرجة الثانية في البعض الآخر، بالرغم من الامتيازات التي وفرها لها الدين الإسلامي في تكريمها، ومسواتها بالرجل في كثير من المجالات.

الوزن النسبي لمحور دور العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية هو 74.67%. هذا يدل على أن للعلاقات دوراً في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية في محافظات غزة، وأن العلاقات العامة تقوم بوظائفها بشكل جيد جداً، كما يشير الوزن النسبي إلى ذلك.

المحور الثاني: الأنشطة والخدمات التي تنفذها العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية.

جدول (4): يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحساب	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب

			ي		
1	عقد الندوات التثقيفية حول ضرورات المشاركة السياسية للمرأة.	3.833	0.834	76.67	5
2	عقد المؤتمرات العلمية لبحث تنمية المشاركة السياسية للمرأة.	3.867	0.681	77.33	2
3	عمل ورش العمل لتدريب المرأة وتنمية مهاراتها القيادية.	3.867	0.819	77.33	2
4	تنفيذ الحملات التوعوية والارشادية لتحفيز المرأة على المشاركة السياسية.	3.833	0.791	76.67	5
5	اصدار النشرات التوعوية والتثقيفية التي تحرض المرأة على المشاركة السياسية الفعالة.	3.600	0.932	72.00	7
6	عمل مهرجانات سياسية تدعم مشاركة المرأة سياسياً.	3.400	1.003	68.00	11
7	إعداد برامج إعلامية مختلفة لتوعية المرأة بأهمية وضرورة مشاركتها السياسية الفاعلة.	3.600	0.894	72.00	7
8	حث المرأة على المشاركة في المناسبات الوطنية.	3.333	1.093	66.67	12
9	إقامة مشاريع وبرامج ترفيهية وتنظيمية؛ لدمج المرأة وتعزيز؛ مشاركتها السياسية.	3.867	0.571	77.33	2
10	إقامة مخيمات صيفية تثقيفية وتوعوية لتعزيز ثقة المرأة بنفسها.	3.967	0.850	79.33	1
11	استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدعوة لمشاركة المرأة سياسياً.	3.567	0.858	71.33	10
12	استخدام وسائل الاتصال كافة لحث على مشاركة المرأة سياسياً.	3.600	0.894	72.00	7
المتوسط العام		3.694	0.852	73.89	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (4) أن أعلى فقرتين، هما: الفقرة رقم (10) "إقامة مخيمات صيفية تثقيفية وتوعوية لتعزيز ثقة المرأة بنفسها". احتلت المرتبة الأولى، بوزن نسبي 79.33%. والفقرة رقم (2) "عقد المؤتمرات العلمية لبحث تنمية المشاركة

السياسية للمرأة"، بالإضافة إلى الفقرة رقم (3) "عمل ورش العمل لتدريب المرأة وتنمية مهاراتها القيادية"، ورقم (9) "إقامة مشاريع وبرامج ترفيهية وتنظيمية؛ لدمج المرأة وتعزيز؛ مشاركتها السياسية". احتلت المرتبة الثانية مكرر، بوزن نسبي 77.33%، قد تكون نتيجة منطقية أن تستخدم العلاقات العامة المخيمات الصيفية كوسيلة تثقيفية وتوعوية؛ لتقوية ثقة المرأة بنفسها، واعتزازها بها؛ لكي تجعلها تقدم على المشاركة السياسية وهي على قاعدة من المعرفة، وزيادة الوعي، والإدراك بما حولها من قضايا سياسية، بالإضافة إلى كون المخيمات الصيفة من الوسائل الترفيهية التي تقدم عليها كثير من الأسرة لقضاء إجازة الصيف في محافظات غزة، كونها تقُام على شاطئ البحر. كما أن عقد المؤتمرات العلمية من البرامج التي تشرف على إعدادها العلاقات العامة في الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة، ويجتمع فيها أكبر عدد من الباحثين والمتخصصين في مجالات اهتمام المرأة، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، إذ يصدر العديد من التوصيات من هذه المؤتمرات، تتبناها وتأخذها في الحسبان بعض المؤسسات الحزبية، أو المهتمة بشؤون المرأة على محمل من الجد والتطبيق.

أما أدني فقرتين، فهما: الفقرة رقم (6) "عمل مهرجانات سياسية تدعم مشاركة المرأة سياسياً". احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة، بوزن نسبي 68%. والفقرة رقم (8) "حث المرأة على المشاركة في المناسبات الوطنية". احتلت المرتبة الأخيرة، بوزن نسبي 66.67%. هذه النتيجة، قد تكون قريبة من الظروف السياسية السائدة الآن في المجتمع الفلسطيني، في غزة بالذات، إذ لا توفر جو من الديمقراطية السياسية التي تتيح عمل المهرجان السياسية، بالإضافة إلى تدخل الأجهزة الأمنية في ذلك، من خلال عدم السماح بإعطاء التراخيص لهذه المهرجانات، أو منعها بالقوة؛ مما يخلق جواً من القلق، وعدم الاستقرار لدى كثير من المؤسسات، ومنها المؤسسات النسائية. بالإضافة إلى أن الوضع الراهن في غزة، وما نتج عن الانقسام الداخلي، أفرز معسكرين متناقضين في العقيدة والاتجاه، لذا تتوقف التعبئة والتحريض على اللجان التابعة للفصائل في حث المرأة على المشاركة في المناسبات الوطنية، وبالتالي، تكون المشاركة من جانب واحد غالباً، وهو حركة حماس في غزة. رغم أنه في بعض المناسبات، تسعى بعض الفصائل_ كالجبهة الشعبية، أو الديمقراطية، المسموح لها بإقامة المهرجانات في مناسباتها_ بحشد المرأة، ولكن حجم المشاركة في الغالب يكون محدوداً.

الوزن النسبي "للأنشطة والخدمات التي تنفذها العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية" هو 73.89%. هذه النسبة تشير إلى أن العلاقات العامة في المؤسسات النسائية تنفذ أنشطتها بشكل جيد جداً، وهو معدل قوي، يمكن يستدل على أن العلاقات العامة، تهتم بإعداد برامجها وأنشطتها حسب خطط ومنهجية علمية سليمة.

المحور الثالث: السياسات والإجراءات التي تعمل عليها العلاقات العامة لحث المرأة على المشاركة السياسية:

جدول (5) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
1	حث المؤسسات الحكومية على إشراك المرأة سياسياً.	3.867	0.900	77.33	2
2	تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على مشاركة المرأة في نشاطاتها السياسية.	3.733	0.907	74.67	5
3	توفير المعلومات التي تمكن المرأة من المشاركة في صنع القرارات البيئية.	3.633	0.850	72.67	9
4	تفعيل التشريعات التي تعزز من مشاركة المرأة سياسياً.	3.700	0.794	74.00	6
5	الحث على تطبيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في العمل.	3.200	1.186	64.00	12
6	العمل على أن يكون هناك نسبة مئوية محددة المرأة في الإحصائيات القيادية السياسية.	3.300	0.837	66.00	11
7	حث المؤسسات المهنية والثقافية على اشراك المرأة في هيئتها القيادية.	3.700	1.088	74.00	6
8	حث وسائل الاعلام لخلق البيئة المناسبة للمشاركة السياسية للمرأة	3.800	0.847	76.00	4
9	حث المؤسسات العائلية والدينية على توفير المناخ المناسب لتعزيز المشاركة السياسية.	4.000	0.947	80.00	1
10	حث المثقفين على خلق خطاب تنويري يعزز من مشاركة المرأة سياسياً.	3.867	0.860	77.33	2
11	حث المؤسسات القانونية على الدفاع عن حقوق المرأة السياسية المتساوية مع الرجل.	3.700	0.877	74.00	6
12	تعمل العلاقات العامة على ايجاد التدابير التي تحمي المرأة من الاخطار الاجتماعية.	3.467	0.973	69.33	10
	المتوسط العام	3.664	0.922	73.28	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5) أن أعلى فقرتين هما: الفقرة رقم (9) "العمل على أن يكون هناك نسبة مئوية محددة المرأة في الإحصائيات القيادية السياسية". احتلت المرتبة الأولى، بوزن نسبي 80%. والفقرة رقم (1) "حث المؤسسات الحكومية على إشراك المرأة سياسياً". احتلت المرتبة الثانية، بوزن نسبي 77.33%. هذه النتائج، قد تكون طبيعية في مجتمع يميل إلى التدين نوعاً ما، ومازالت العائلية والقبلية تطغى عليه، لذا تلجأ العلاقات العامة إلى استخدام العائلات أو المؤسسات الدينية، كـ: المساجد، أو المناسبات الدينية، مثل: صلاة العيدين، أو صلاة التراويح في رمضان، إذ تعقد حلقات الذكر، أو الدعوة إلى الدين، ومنها يتم تسييس أو توظيف الدين لجهات معينة، وحث المرأة على المشاركة السياسية في انتمائها إلى فصيل معين، وبالتالي، تتاح لها الفرصة للمشاركة الحياة السياسية، لِما لها من تأثير على أفراد المجتمع ورغبة كثير من النساء في العمل في المؤسسات الحكومية، وخاصة التعليم والصحة.

أما أدني فقرتين، فهما: الفقرة رقم (6) "العمل على أن يكون هناك نسبة مئوية محددة المرأة في الإحصائيات القيادية السياسية". احتلت المرتبة الحادية عشرة، بوزن نسبي 66%. والفقرة رقم (5) "الحث على تطبيق مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في العمل". احتلت المرتبة الأخيرة، بوزن نسبي 64%. وهذا يتفق مع النتائج السابقة في جدول دور العلاقات العامة؛ في أنه ما زالت هناك فجوة في حصول المرأة على مواقع متقدمة في المناصب السياسية والقيادية؛ فهي مازالت مقتصرة على الرجل، إذ نادراً ما نسمع عن تقلد المرأة لرئاسة فصيل معين، أو حكومة معينة، ويقتصر هذا على مشاركة في وزارة، أو وزارتين في الحكومة الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بالوزارات التي لها شأن خاص بالمرأة، بالإضافة إلى أن المساواة بين المرأة والرجل مازالت بعيدة إلى حد ما عن التطبيق في مجتمع شرقي عربي في غزة.

الوزن النسبي السياسات والإجراءات التي تعمل عليها العلاقات العامة؛ لحث المرأة على المشاركة السياسية؛ هو 73.28%. هذا النسبة تدل على مؤشر قوي في السياسات التي تنتهجها العلاقات العامة لحث المرأة على المشاركة السياسية.

المحور الرابع : المعيقات التي تواجه العلاقات العامة في مجال تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية.

جدول (6) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
1	إن المجتمع الفلسطيني ما زال مجتمعا	3.633	0.999	72.67	4

	ذكوريا.				
2	المورث الاجتماعي ما زال يقف عائقا امام المرأة لانتزاع حقوقها.	3.500	1.106	70.00	7
3	انشغال المرأة بظروف الفقر يحد من مشاركة المرأة.	3.700	0.837	74.00	3
4	القوانين السائدة ومنها قانون الانتخابات إلي جانب القوانين الأخرى تفرض قيوداً على المشاركة السياسية للمرأة.	3.833	0.648	76.67	2
5	المجتمع المدني الفلسطيني مازال دون مستوى الاهتمام بتثقيف المرأة بقضاياها.	3.467	0.819	69.33	10
6	لم تول الأحزاب السياسية للمرأة اهتماماً استثنائياً إلا في الأدبيات والتنظير.	3.400	0.932	68.00	11
7	المؤسسات المهنية والاقتصادية، ما زالت حكرا على الرجل، بشكل عام.	3.033	1.033	60.67	12
8	ما زال وعي المرأة لقضاياها وحقوقها ودورها وعيا منقوصاً.	3.633	0.765	72.67	4
9	الثقة بقدرة المرأة على القيام بالدور القيادي ما زالت محدودة.	3.500	0.900	70.00	7
10	المرجعية الدستورية والقانونية من أهم الإشكاليات والمعيقات.	3.500	0.900	70.00	7
11	المجتمع الفلسطيني مجتمع تحكمه العادات والتقاليد، ورؤية محافظة تجاه المرأة.	4.100	0.845	82.00	1
12	ضعف الوعي السياسي، وانتشار الأمية يحد من مشاركة المرأة بشكل فاعل.	3.533	1.008	70.67	6
المتوسط العام		3.569	0.899	71.39	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (6) أن أعلى فقرتين، فهما: الفقرة رقم (11) "المجتمع الفلسطيني مجتمع تحكمه العادات والتقاليد، ورؤية محافظة تجاه المرأة". احتلت المرتبة الأولى، بوزن نسبي 82%. والفقرة رقم (4) "القوانين السائدة ومنها قانون الانتخابات إلي جانب القوانين الأخرى تفرض قيوداً على المشاركة السياسية للمرأة". احتلت المرتبة الثانية، بوزن نسبي 76.67%. هذه النتائج تُعد نتائج واقعية؛ لما يحكم المجتمع الفلسطيني من عادات وتقاليد، ونظرة محافظة نحو المرأة، كأنثى قاصرة_ إلى حد ما_ في الاعتماد عليها في الحياة السياسية، وهذا أيضاً، يعزز، ويؤكد صحة النتائج في الجداول السابقة، على أن للعلاقات العامة دورها، ولكن القيم السائدة في المجتمع تحد من هذا

الدور، مما يعيق عملها في دعم المرأة في الحياة السياسية بشكل كامل. أيضا، مازال قانون الانتخابات الفلسطيني، لا يعطي الفرصة للمرأة في المشاركة الكاملة في الحياة السياسية؛ وهذا ما نلاحظه في عدم حصول المرأة على عدد كبير من المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني.

أما أدني فقرتين، فهما: الفقرة رقم (6) "لم تول الأحزاب السياسية للمرأة اهتماماً استثنائياً إلا في الأدبيات والتنظير". احتلت المرتبة الحادية عشرة، بوزن نسبي 68%. والفقرة رقم (7) "المؤسسات المهنية والاقتصادية، ما زالت حكرا على الرجل، بشكل عام". احتلت المرتبة الأخيرة، بوزن نسبي 60.67%. يرجع السبب في ذلك، إلى أن الأحزاب والفصائل الفلسطينية، لم تُعطِ المرأة الاهتمام الكثير، خاصة أن معظم الذين ينتمون إلى هذه الفصائل أو الأحزاب، هم من الرجال، كما يقتصر حمل السلاح والانتماء العسكري للفصائل على الرجال، دون النساء. كما أن معظم المؤسسات المالية والاقتصادية، مازالت تخضع لهيمنة الرجل؛ وهذا يرجع إلى أن المسؤول عن الأسرة مالياً واقتصادياً، هو الرجل، وبالتالي، فمن يعمل هو الرجل، إلا وقلة من النساء يتاح لها العمل، خاصة في مجالين هما التعليم والصحة.

الوزن النسبي للمعيقات التي تواجه العلاقات العامة في مجال تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية، هو 71.39%. وهي نسبة عالية_ إلى حد ما_ وتشير إلى وجود معوقات تقف أمام دور العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة؛ لذا يجب على العلاقات العامة إيجاد الحلول والبدائل في محاولة التغلب عليها.

المحور الخامس: تفعيل وتطوير دور العلاقات العامة لدعم وتعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية

جدول (7) يوضح المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، الترتيب

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الترتيب
1	تحسين الخدمات التي تقدمها المرأة وتعرفها بالمشاركة السياسية.	4.133	0.730	82.67	1
2	تنفيذ الانشطة التي تتلاءم مع تطور العصر وتكنولوجيا المعلومات.	3.933	0.640	78.67	5
3	العمل على مقاومة العادات والتقاليد التي تحول دون مشاركة المرأة سياسياً.	3.733	0.828	74.67	8
4	دعم المرأة لتكون ندا للرجل في المجتمع للحد من انفراد الرجل به.	3.200	1.031	64.00	12

5	غرس القيم الاخلاقية والسياسية عند المرأة التي تحثها على المشاركة السياسية.	3.900	0.712	78.00	6
6	توعية المرأة بأهمية دورها في الحياة السياسية وتنمية المجتمع.	4.133	0.629	82.67	1
7	العمل على كسب ثقة المرأة بنفسها وأنها قادرة على تقلد المناصب. القيادية.	3.733	0.868	74.67	8
8	قيام العلاقات العامة بتوعية المرأة بمسؤوليتها السياسية والتنموية.	3.667	0.802	73.33	10
9	إشراك المرأة في الأنشطة التي تنفذها العلاقات العامة لتوعيتها سياسياً.	3.967	0.765	79.33	3
10	تكثيف الانشطة التوعوية التي تقوم بها العلاقات العامة لتوعية المرأة سياسياً.	3.967	0.765	79.33	3
11	تبني العلاقات العامة للقضايا الحقوقية والسياسية المرأة.	3.800	0.961	76.00	7
12	تقوم العلاقات العامة بحل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة.	3.533	0.860	70.67	11
المتوسط العام		3.808	0.799	76.17	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (7) أن أعلى فقرتين، هما: الفقرة رقم (1) "تحسين الخدمات التي تقدمها المرأة وتعرفها بالمشاركة السياسية". احتلت المرتبة الأولى، بوزن نسبي 82.67%. والفقرة رقم (6) "توعية المرأة بأهمية دورها في الحياة السياسية وتنمية المجتمع". احتلت المرتبة الأولى مكرر، بوزن نسبي 82.67%. والفقرة رقم (9) "إشراك المرأة في الأنشطة التي تنفذها العلاقات العامة لتوعيتها سياسياً". احتلت المرتبة الثالثة، بوزن نسبي 79.33%. هذه النتائج تشير إلى أن العلاقات العامة تنظر بأهمية إلى دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، من خلال إشراكها، وتحسين الخدمات التي تحتاج إليها، كون ذلك نوعاً من المحفزات المادية، التي يمكن أن تدفع المرأة إلى المشاركة السياسية، وأخذ دورها المنوط بها؛ وقد يرجع ذلك إلى رغبة المرأة في أن تكون موجودة في الساحة السياسية، وأن تشعر بأهميتها، كفرد فاعل في المجتمع الفلسطيني، يمكن أن يعطي، ويساعد في تنميته، وتطوره، وخاصة في المجال السياسي، عندما تشارك هي في صنع النشاط وتنفيذه، وبالتالي، يجعل عندها ثقة عالية في نفسها تدفعها إلى الساحة السياسية؛ لأخذ دورها بشكل كبير.

أما أدني فقرتين، فهما: الفقرة رقم (4) "دعم المرأة لتكون ندا للرجل في المجتمع للحد من انفراد الرجل به". احتلت المرتبة الأخيرة، بوزن نسبي 64%. الفقرة رقم (12) "تقوم

العلاقات العامة بحل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة". احتلت المرتبة الحادية عشرة، بوزن نسبي 70.67%. هذه النتائج تُعدُّ أيضا طبيعية في مجتمع يعاني من إنفراد الرجل بالقرار السياسي والسلطة، وأن المرأة إلى الآن لم تستطع الحصول على حقوقها ومساواتها بالرجل؛ لذا من الصعب في هذه الظروف المجتمعية أن تكون المرأة ندا للرجل، وبالتالي، فالعلاقات العامة تضع ذلك في الحسبان، وترى أنه أمر غير واقعي للتطبيق عليها. كما أن حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يسيطر عليه الرجل بشكل كبير جدا فمن خلال ملاحظة الباحث، لم يلحظ في لجان الإصلاح المنتشرة في محافظات غزة، من أقصاه إلى أدناه أية مرأة من تشارك في هذه اللجان، أو أن هناك لجنة إصلاح خاصة بالمرأة وقضاياها الاجتماعية؛ لذا جاءت هذه النسبة متدنية، وفي مؤخرة العوامل التي يمكن الاعتماد عليها لتكون العلاقات أكثر فاعلية.

الوزن النسبي لتفعيل وتطوير دور العلاقات العامة في دعم وتعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية، هو 76.17%. وهذا الوزن النسبي يدل، على أن العلاقات العامة تسعى لتحسين دورها في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية في محافظات غزة؛ لكي يكون أكثر فاعلية عما هو عليه الآن.

النتائج المتعلقة بالسؤال:

هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في دور العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية(المحور الأول، المحور الثاني، المحور الثالث، المحور الرابع، المحور الخامس، إجمالي المحاور) تعزى للمتغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في المؤسسة)؟

أولا: المؤهل العلمي

للإجابة على السؤال، تم استخدام اختبار"ف" One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين متغيرات محل الدراسة.

جدول(8) يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار"ف" ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار"ف"	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	.450	4	.113	.554	.698
	داخل المجموعات	5.083	25	.203		//
	المجموع	5.533	29			
المحور الثاني	بين	.739	4	.185	.673	.617

	المجموعات					//
	داخل المجموعات	6.862	25	.274		
	المجموع	7.602	29			
المحور الثالث	بين المجموعات	2.045	4	.511	1.577	.211
	داخل المجموعات	8.101	25	.324		//
	المجموع	10.146	29			
المحور الرابع	بين المجموعات	2.839	4	.710	2.761	.050
	داخل المجموعات	6.427	25	.257		//
	المجموع	9.265	29			
المحور الخامس	بين المجموعات	1.339	4	.335	1.440	.250
	داخل المجموعات	5.815	25	.233		//
	المجموع	7.155	29			
الاجمالي	بين المجموعات	.834	4	.209	1.198	.336
	داخل المجموعات	4.351	25	.174		//
	المجموع	5.185	29			

من خلال الجدول رقم (8)، يتضح أنه لا تُوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في دور العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية (المحور الأول، المحور الثاني، المحور الثالث، المحور الرابع، المحور الخامس، إجمالي المحاور) تعزى لمتغير المؤهل العلمي؛ أي أن هذه النتائج تشير إلى عدم وجود فرق في رأي المرأة عن الرجل في دوائر العلاقات العامة في المؤسسات النسائية، في أن يكون للعلاقات العامة دورٌ فاعلٌ في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية في محافظات غزة.

ثانياً: سنوات الخبرة في المؤسسة

للإجابة على السؤال تم استخدام اختبار "ف" One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين متغيرات محل الدراسة.

جدول(9) يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار"ف" ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	.056	2	.028	.139	.871
	داخل المجموعات	5.477	27	.203		//
	المجموع	5.533	29			
المحور الثاني	بين المجموعات	.760	2	.380	1.499	.241
	داخل المجموعات	6.842	27	.253		//
	المجموع	7.602	29			
المحور الثالث	بين المجموعات	1.792	2	.896	2.896	.073
	داخل المجموعات	8.354	27	.309		//
	المجموع	10.146	29			
المحور الرابع	بين المجموعات	.501	2	.250	.771	.472
	داخل المجموعات	8.765	27	.325		//
	المجموع	9.265	29			
المحور الخامس	بين المجموعات	.357	2	.179	.710	.501
	داخل المجموعات	6.798	27	.252		//
	المجموع	7.155	29			
الاجمالي	بين المجموعات	.510	2	.255	1.473	.247
	داخل المجموعات	4.675	27	.173		//
	المجموع	5.185	29			

من خلال الجدول رقم (9)، يتضح أنه لا تُوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في دور العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية (المحور الأول، المحور الثاني، المحور الثالث، المحور الرابع، المحور الخامس، إجمالي المحاور) تعزى لمتغير سنوات الخبرة في المؤسسة؛ وهذه النتيجة تدل على عدم وجود تأثير لسنوات الخبرة على دور العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية؛ وقد يرجع السبب إلى نسبة أن 73.3% العاملين في العلاقات العامة تتراوح سنوات خبرتهم في المؤسسة، ما بين السنة إلي 5 سنوات.

أهم نتائج الدراسة:

1.تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة العاملين في العلاقات العامة من حملة البكالوريوس مقارنة بالمؤهلات الأخرى، وتتركز هذه النسبة في الفئة العمرية التي يتراوح أعمارهم ما بين 21- 30 سنة، وأن معظمهم من الذين يسكنون مدينة غزة، وأن الخبرات التي تتوافر لديهم تقع ما بين السنة إلى 5 سنوات.

2.بينت نتائج الدراسة أن العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية، تسهم في نشر ثقافة الديمقراطية لدى المرأة، بما يعزز من دور المرأة في المجتمع، وكذلك في تنمية الوعي الحقوقي لدى المرأة. في حين أنها تركز على ترسيخ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وأنها أيضا، لا تعمل على توفير الفرص أمام المرأة لتقلد المناصب القيادية في المجتمع.

3.أوضحت النتائج أنه من الأنشطة التي تنفذها العلاقات العامة في المؤسسات النسائية إقامة مخيمات صيفية تثقيفية وتوعوية؛ لتعزيز ثقة المرأة بنفسها، والاهتمام بعقد المؤتمرات العلمية. على حين أنها لم تركز على المهرجانات السياسية، أو المناسبات الوطنية في تنفيذ أنشطتها المختلفة.

4.خلصت النتائج، إلى أن من السياسات والإجراءات التي تتخذها العلاقات العامة النسائية لتعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية، إشراك المؤسسات العائلية والدينية والمؤسسات الحكومية لدعم المرأة للمشاركة سياسيا. على حين أنها لم تهتم بالتحريض لتطبيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في العمل، وكذلك لم تهتم في أن يكون لها نسبة مئوية محددة في الإحصائيات القيادية.

5.بينت النتائج، أن من المعوقات التي تعيق عمل العلاقات العامة في المؤسسات النسائية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، المجتمع الفلسطيني الذي يحكمه العادات والتقاليد ورؤيته المحافظة تجاه المرأة. ثم القوانين السائدة، ومنها قانون الانتخابات إلي جانب القوانين الأخرى التي تفرض قيودا على المشاركة السياسية للمرأة. بينما جاءت المؤسسات المهنية والاقتصادية، والأحزاب السياسية في المرتبة الأخيرة.

6.أوضحت النتائج، أنه يمكن للعلاقات العامة في المؤسسات النسائية أن تكون أكثر فعالية من خلال تحسين الخدمات التي تقدمها المرأة، وتعرفها بالمشاركة السياسية. ثم تلا ذلك اهتمامها بتوعية المرأة بأهمية دورها في الحياة السياسية، وتنمية المجتمع. وكذلك من خلال إشراك المرأة في تنفيذ أنشطتها. بينما بينت أنها لا تكون فاعلة، إذا اعتمدت على دعم المرأة، لتكون ندا للرجل.

7.أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في دور العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية (المحور الأول، المحور الثاني، المحور الثالث، المحور الرابع، المحور الخامس، إجمالي المحاور) تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، والفئة العمرية، وسنوات الخبرة؛ أي لا يوجد تأثير لكل من هذه المتغيرات على دور العلاقات العامة في تعزيز المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية.

توصيات الدراسة:

1.ضرورة اهتمام العلاقات العامة النسائية بتعيين العاملين فيها من حملة المؤهلات العليا من الماجستير والدكتوراة، وكذلك من لهم خبرات واسعة وأكبر في مجال مهنة العلاقات العامة.

2.من الضروري، أن تسعى العلاقات العامة في المؤسسات النسائية إلى التركيز على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، والعمل على اتاحة الفرص أمام المرأة؛ لتتقلد المناصب القيادية في المجتمع الفلسطيني.

3.أن تعمل العلاقات العامة النسائية على تنوع الأنشطة والخدمات التي تقدمها لجمهورها من النساء مثل: مشاركة المرأة في المهرجانات السياسية، والمناسبات الوطنية، والأعمال الخيرية، والندوات والاجتماعات التي يمكن من خلالها توعية المرأة سياسيا، وأن لا يقتصر عملها على المخيمات الصيفية، أو المؤتمرات فقط.

4.ضرورة أن تعمل العلاقات العامة النسائية على القيام بحملات توعية بحقوق المرأة: سياسياً، واجتماعياً، وثقافياً، وأن توضح أن القيم الإسلامية لا تتعارض مع حقوق المرأة التي كفلها لها الدين الإسلامي؛ وذلك للتخلص من العادات والتقاليد والرؤى المحافظة تجاه المرأة، والتي تقف حائلا في وجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية، أو المجالات الأخرى.

5.أن تقوم العلاقات العامة النسائية بإشراك جميع المؤسسات المهنية، والاقتصادية، الحكومية والخاصة، والأحزاب على مختلف توجهاتها، وعقائدها، لدعم المرأة في المشاركة في الحياة السياسية، والمجالات الأخرى، وأن تكفل لها حرية الرأي والتعبير، والحصول على كامل حقوقها التي يكفلها القانون والنظام.

6.ضرورة أن تسعى العلاقات العامة إلى إقناع المجتمع الفلسطيني، وحثه على احترام المرأة، وإتاحة الفرصة أمامها للوصول إلى المناصب القيادية، فهناك من النساء بذلن أرواحهن، أو وهبن أبناءهن فداء للوطن، أمثال: ليلى خالد، وأم محمد فرحات، وغيرهن الكثيرات اللواتي يستحققن التقدير والاحترام، وأن يتبؤان مراكز قيادية في المجتمع، لما قدمنه من بذل وتضحية وأعمال وطنية تؤهلهن إلى تبوء القيادة في المجتمع، أو إتاحة الفرصة لهن للوصول إلى ذلك.

المصادر والمراجع:

1- حمدي عبد الحارس البخشونجي، **العلاقات العامة في الدول النامية** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2000)، ص34.

2- هناء حافظ بدوي، **العلاقات العامة والخدمة الاجتماعية**، بدون طبعة (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص213.

3- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي مقاربة ايستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي** (غزة: فلسطين، مكتبة ومطبعة دار المنارة، 2005)، ص172.

4- سامية خضر صالح، **المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغيير الاجتماعي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004)، ص43.

5- إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي مقاربة ايستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي** ، مرجع سابق، ص173.

6- أمين عاص، **واقع المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية** (البيرة: وزارة شؤون المرأة، 2009)، ص3.

7- رياض العيلة، واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة (قطاع غزة نموذجاً)، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية**، المجلد (21)، الأصدار1، (309-348)، جامعة النجاح، (نابلس: 2007)، ص309.

8- جميل أحمد خضر، **العلاقات العامة** (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1998)، ص220.

9- زهير عابد، وأحمد حماد، **العلاقات العامة والاتصال** (غزة: مكتبة المكتبة، 2012)، ص ص64-65.

10-محمد نجيب الصرايرة، **العلاقات العامة- الأسس والمبادئ** (الأردن: مكتبة الرائد، 2001)، ص25.

11-أحمد أبو السعيد، وزهير عابد. "دور القائم بالاتصال في العلاقات العامة في المنظمات الأهلية نحو معاقي الانتفاضة"، **مجلة جامعة الأقصى**، المجلد الثاني عشر، العدد الأول (غزة: 2008).

12-أحمد إسماعيل الحاشدي البواب، "العلاقات العامة ودورها في إدارة الأزمات في المصارف والمنظمات أو المنشآت اليمنية"، (رسالة دكتوراه منشورة على شبكة الانترنت) (2004). /http://www.yemen-nic.info

13-إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، مرجع سابق، ص76.

14-غازي رباعية، دور المرأة في المشاركة السياسية، **مجلة المفكر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، ص ص166-194. http://univ-biskra.dz/fac/droit/images/revues/mf/r5/mf5a10.pdf

15-مركز ماعت للسلام والتنمية حقوق الإنسان، "التمكين السياسي للمرأة المصرية، هل الكوته هي الحل؟!!"، (القاهرة: 2009). http://www.maatpeace.org/node/3148

16-علي إسماعيل سعد، **قضايا في علم الاجتماع السياسي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1981)، ص212.

17- Marvin, E. Olsen, A model of political participation stratification ,Readings in research and theory transaction books (New Jersey: New Brunswick, 1980), p106.

18-معوق فتحية، **التمكين السياسي للمرأة** (الجزائر: الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2012)، ص3.

19-ناصر نصار، "وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية وانعكاساتها على المشاركة السياسية في الوطن العربي"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس أبوديس، رام الله، 2004.

20-أمال أبو عيشة، "المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الحيز العام والخاص.. تحديات وفرص"(غزة: مركز شؤون المرأة، 2013)، ص36.

21-بندر بن حمد العيسى، "المشاركة السياسية المرأة السعودية من وجهة نظر المواطنين"، دراسة على عينة من مدينتي الرياض وجدة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن: 2008. http://sawomenvoice.com/forum.php?action=view&id=5901

22-محمود ميعاري، "الثقافة السياسية في فلسطين- دراسة ميدانية- سلسلة دراسات إستراتيجية"5 (جامعة بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2003)، ص60.

23-هداية شمعون، "النساء والمشاركة السياسية بين المعوقات والإمكانات المتاحة" (غزة: مركز شؤون المرأة، 2006)، ص14.

24- أسمى خضر، "مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الأردن". المشاركة السياسية للمرأة العربية تحديديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة، دراسة أحد عشر بلدا عربيا" (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004)، ص13.

25-مركز المعلومات الوطني الفلسطيني(وفا).

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3195

26-مؤسسة صوت المجتمع. **أسباب انخفاض المشاركة السياسية في المجالس البلدية والمحلية** (غزة: قسم الدراسات والأبحاث، مؤسسة صوت المجتمع، 2005).http://www.scvaa.org

27-إيمان بيبرس، **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي** (القاهرة: جمعية نهوض وتنمية المرأة، 2009.)، ص15.

28-هالة مناع، **مشاركة النساء في المجالس المحلية في قطاع غزة، تحليل من وجهة نظر النوع الاجتماعي**، (غزة، مركز شئون المرأة، 2006).http://www.wac.ps/archive/6/archive

29-Schwarz, Laura, Palestinian women resistance, workers liberty magazine, 2005.

30-ماجدة البلبيسي، و ريهام عودة، **دور التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية في تمكين النساء من الوصول لصناعة القرار**، (غزة: مركز شؤون المرأة، 2013)، ص6.

31-رياض العيلة، "واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة" (قطاع غزة نموذجاً)، مرجع سابق، **ص**309-348.

32- علاء أبو طه، ورامي مراد، "دور المرأة الفلسطينية في التشاركية السياسية والاقتصادية" (غزة: مركز شؤون المرأة، 2012)، ص ص39-41.

33-محمد فريد الصحن، **العلاقات العامة - المبادئ والتطبيق** ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001)، ص17.

34-أحمد طرطار، **تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسات** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002)، ص15.

35- Verba, Sidney, Participation and political equality (Cambridge: Cambridge University, 1978) p46.

36-سمير حسين، **بحوث الإعلام والأسس والمبادئ** (القاهرة: عالم الكتب، 1976)، ص 123.

37- المرجع نفسه، ص127.